

والمتصا وغيره لانه بذلك يتمك من الترجيح عند تعارض
 الادلة فيقيم الخاص على العام والمقتضى على المطلق والميل
 على الجمل والناسخ على المنسوخ والمتواتر على الواحد ويعرف
 المتصل من السنة والمسئل منها وهو غير المتصل بحال الرواية
 قوة وضعفا في حديث لم يجمع على قبوله **والثامنة** معرفة
الاجماع والاختلاف فيه فمعرفة اقوال الصحابة فمن تقدم
 اجماعا واقتلا فالالاختلاف في حكم اجماعا على خلافه ننسبه
 قضية كلامه انه يشترط معرفة جميع ذلك وليس يراد
 بل يكفي ان يعرف في المسئلة التي يتفق اوجيكم فيها ان قوله
 لا يخالف الاجماع في بيانها بعلمه موافقة لبعض المتقدمين
 او يخلو على فله ان تلك المسئلة لم يتكلم فيها الاولون
 بل تولدت في عصره وعلى هذا القياس معرفة الناسخ
 والمنسوخ كمنقلبه الشيخان عن الدرر والقران والتاسعة
 معرفة طرق الاجتهاد الموصلة اليه بتدارك الاحكام الشرعية
 وهي معرفة ما تقدم وما استدكره من معرفة القياس
 صححه وفاسده بانواعه الاولى والنسائي والادوية
 يعمل بها فالاول القياس ضرب الوالد على التام فيف والثاني
 كاحراق مال البيت على اكله في التهم فيها والثالث قياس
 التنازع على البري في الرابطة الطعم والعاشر **معرفة طرق**
من كلام العرب لغة واعرابا وكثيرها لان به يعرف عموم
 اللفظ وخصوصه واطلاعه وتنبينه واجماله وبيانه وصيغ

الامر

الامر والذي الخبر والاستفهام والوعد والوعيد والاسماء والادعا
 والحروف وما لا بد منه في فهم الكتاب والسنة والحادية عشر
 معرفة طرق تفسير كتاب الله تعالى ليعرف به الاحكام
 المأخوذة منه **فبسم الله** هذا مع الذي قبله من
 جملة طرق الاجتهاد ولا يشترط ان يكون منبجرا في كل نوع
 من هذه العلوم حتى يكون في النحو كسيبويه وفي اللغة
 كالخليل بل يكفي معرفة جملة ما قاله ابن الصباغ ان هذا
 سهل في هذا الزمان فان العلوم قد زينت وجمعت
 انتهى ويشترط ان يكون له من كتب الحديث اصل صحيح
 كتصحيح البخاري وسنن البيهقي وادواته ولا يشترط حفظ جميع
 القرآن ولا بعضه عن ظهر قلب بل يكفي معرفة مظان
 احكامه في ابوابها فيما اجده وقت الحاجة ولا بد ان يعرف
 الادلة المختلف فيها كالخذ باقر لما قبله والاستصحاب
 ومعرفة اصول الاعتقاد كالحكي في الروضة كاصلا عن
 الاصحاب بشرط علم اجتماع هذه العلوم انما تستط في
 المجتهدا المطلق وهو الذي يتفق في جميع ابواب الشرع
 اما المتقدم من هذه الامام خاص فليس عليه غير معرفة
 قواعد امامه والبراع فيها ما يراعي المطلق في قوانين
 الشرع فانه مع المجتهدا كالمجتهدا مع نصوص الشرع وهذا
 ليس له ان يعدل عن نص امامه كما لا يشوع الاجتهاد
 مع التفرق ابن ذين العميد ولا يخالو العصر عن مجتهدا